. @ 277 @

فما بالك بما أضيف من الصفات إلى ا وما أضيف منها إلى خلقه ، فإنه يتباين كتباين الخالق والمخلوق ، كما لا يخفى . .

فاتضح بما ذكر أن الشرط في قول المقري في إضاءته : * والنص إن أوهم غير اللائق * . شرط مفقود قطعاً ، لأن نصوص الوحي الواردة في صفات ا ، لا تدل ظواهرها ألبتة ، إلا على تنزيه ا ، ومخالفته لخلقه في الذات والصفات والأفعال . .

فكل المسلمين ، الذين يراجعون عقولهم ، لا يشك أحد منهم في أن الظاهر المتبادر السابق إلى ذهن المسلم ، هو مخالفة ا لخلقه ، كما نص عليه بقوله { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ } وقوله { وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ } ونحو ذلك من الآيات ، وبذلك تعلم أن الإجماع الذي بناه على ذلك في قوله : * فاصرفه عن ظاهره إجماعا * .

إجماع مفقود أصلاً ، ولا وجود له ألبتة ، لأنه مبني على شرط مفقود لا وجود له ألبتة . .

فالإجماع المعدوم المزعوم لم يرد في كتاب ا ، ولا في سنة رسوله ، ولم يقله أحد من أصحاب رسول ا ، ولا من تابعيهم ولم يقله أحد من الأئمة الأربعة ، ولا من فقهاء الأمصار المعروفين . .

وإنما لم يقولوا بذلك لأنهم يعلمون أن ظواهر نصوص الوحي لا تدل إلا على تنزيه ا عن مشابهة خلقه ، وهذا الظاهر الذي هو تنزيه ا لا داعي لصرفها عنه كما ترى . .

ولأجل هذا كله قلنا في مقدمة هذا الكتاب المبارك ، إن ا تبارك وتعالى موصوف